الطائفية في نظر الإسلام

طبعة خاصة لمناهج التعليم العالي
(الطبعة: الأولى)
٢٠٢٣م - ١٤٤٥هـ
العدد: ١٠٠٠ نسخة

رقم الإيداع في دار الكتب والوثائق
ببغداد (٤٤٤٤) لسنة ٢٠٢٣

رقم الإيداع الدولي
٩٧٨-٩٩٢٢-٦٩٨-٨١-٦

جميع حقوق النشر محفوظة ومسجلة للناشر ولا يحق لأي شخص أو مؤسسة أو جهة إعادة طبع أو ترجمة أو نسخ الكتاب أو أي جزء منه تحت طائلة الشرع والقانون

هيئة تراث الشهيد السعيد السيد محمد الصدر قدس سره
النجف الأشرف
٠٧٧٠٦٠٦٢٧٧٨
alturaath_1943@yahoo.com
alturaath.43@gmail.com

دار الضياء للطباعة
العراق: 07801000603

الطائفية في نظر الإسلام

تأليف

سماحة آية الله العظمى

الشهيد السعيد السيد محمد الصدر قدس سره

طبعة خاصة

لمناهج التعليم العالي

حصراً

هيئة تراث الشهيد السعيد السيد محمد الصدر قدس سره

النجف الأشرف

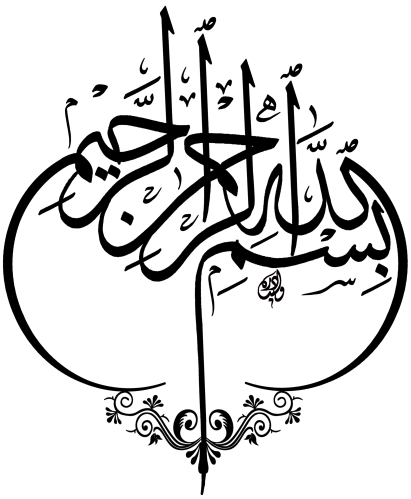
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

أضع بين أيديكم أيها الإخوة الأحبة هذه المقالة التي خطّها السيد الوالد (قدس الله نفسه الزكية) بيده الشريفة وبالتاريخ المدون أدناه، أجد من المصلحة نشرها فهي ستفيئ على مجتمعاتنا العربية والإسلامية بفائدة جَمَّة سيما ونحن نخوض حرب شعواء ضد الموجة الطائفية المقيتة التي لا تعصف ببلدنا فحسب بل فاءت ولا زالت تفيء وتنتشر كانتشار النار في الحطب في العالم كله.

فلم تقتصر على الدول العربية بل عَمَّت الدول الآسيوية مثل بورما والهند وأندنوسيا، والدول الأفريقية، كما في مالي والصومال وما إلى ذلك من دول أخرى، وكذلك لم تكُ الدول الأوربية ببعيدة عن تلك الحروب، ولعل الدول التي بقيت في منأى عن تلك الصراعات الطائفية التي لا تنتج إلا القتل والتهجير والتشتيت هي أمريكا، أو قل الولايات المتحدة، ولعل هذا أكبر دليل على أنها هي الفاعلة.

إذن هي حرب عالمية جديدة من نوعها تحصد الأخضر واليابس بدون استثناء، يذهب خلالها الملايين من الأرواح والأنفس والثمرات بغير حق أو سبب منطقي، بل لأسباب طائفية لاختلاف المذهب أو الفكر أو العقيدة ليس إلا.

وهذه المقالة التي خطها السيد الوالد قدس الله نفسه إنما هي أنموذج راقي للمقالات التي يستسقي منها المجتمع، من أجل اجتثاث المفاسد التي تشيع بينه، وبالأخص مشكلة الطائفية وتَفَشِّيها بصورة عجيبة لم يسبق لها مثيل، فلا يجوز ولا يصح أن نقف مكتوفي الأيدي أمام هذه المشكلة المتشعِّبة.

وحسب فهمي فإن في تلك المقالة أبواب لإصلاح ما فسد من جرّاء تلك العاصفة الطائفية الهوجاء التي كلما طال أمدها زاد أثرها، وكأنها إعصار مُدمِّر لما استمر -استفحل- أو كنار تتأجَّج في وسط ركام خشبي متهالك لا يكاد أن ينجو منها حجر ولا مدر، وكما قال الله تعالى: ﴿**وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً وَاعْلَمُوا أَنَّ اللهَ شَدِيدُ الْعِقَابِ**﴾[1].

فإنه وللأسف بات حتى من يعتبر نفسه صاحب العقيدة الحقَّة، ينظر بعين طائفية وقلب يملؤه الحقد على الطرف الآخر أو صاحب العقيدة الأخرى، بل وينظر إلى دعاة الوحدة الإسلامية إلى أنهم شاذُّون ولا فائدة

(١) الأنفال: ٢٥.

من عملهم هذا، وسوف يبتعد عنهم المجتمع ويتعامل معهم كمنبوذين وغرباء في داخل جسد طائفتهم أيّاً كانت.

مقتدى الصدر

الجمعة ٩/ شعبان/ ١٣٨٥

الموافق ٣/ كانون الأول/ ١٩٦٥

الطائفية في نظر الإسلام

أخي في الله، ورفيقي على درب الجهاد الصاعد، أبا حامد أيده الله تعالى.

سألتني -دام توفيقك- عن وجهة النظر الإسلامية، في خِضَمِّ هذه السَّورة الكبرى التي نعيشها في أيامنا الحاضرة من جراء تَفَشِّي مشكلة (الطائفية). وعن الأسلوب الذي ينبغي أن ننظر به إلى هذه المشكلة وأن تضع من خلاله لها الحلول، في مقابل تيارات أخرى غير إسلامية قد تنظر إلى هذه المشكلة من زاوية أخرى وتفسرها من وجهة ثانية، منافية مع تعاليم الإسلام. فأقول:

نحن الآن، وألسنة اللهب الطائفي ترتفع في ربوع بلادنا محاولة بكل جد وقسوة أن تأتي على الأخضر واليابس منا وأن تلفّ في زوبعتها المروِّعة، المخلص والخائن والمؤمن والفاسق. ينبغي علينا أن نفهم جوهرها ومغزاها وأن نعرف اتجاهها وأن نُعيِّن وجهة النظر الخاصة التي يجب أن ننظرها نحو هذه المشكلة، ونحو الحلول التي قد توضع لتلافيها. فنعرض ذلك كله على ضوء الإسلام وتعاليمه الرشيدة، لنكون على بصيرة من أمرنا غير حائرين في هذا الخِضَمِّ المتلاطم ولا مترددين في ميدان الجهاد الكبير.

(١)

والذي ينبغي أن نعرفه في أول المطاف، هو أن هذا الخلاف الطائفي، بشكله الحاضر الملموس، ليس خلافاً طائفياً قائماً على أساس الإسلام، وإنما هو خلاف مصلحي، اقتضاه اصطدام المصالح والمنافع بين جهتين من الناس. وكان من الطبيعي أن تسيطر الجهة التي بيدها زمام الحكم وأن تستقل بإدارة البلاد وأن تُقصِي من سواها عن مناصب الحكم.

إن هذا الخلاف الطائفي، بالإضافة إلى أنه خلاف مَقيت في نظر الإسلام، فإنه أيضاً أجنبي عن الإسلام، لم يأخذه أي من الطرفين، كمشكلة يقع فيها النزاع، أو يجب عنها الدفاع.

أما أنه خلاف ممقوت في نظر الإسلام، وغير صحيح بحسب تعاليمه وإرشاداته، فلأن الإسلام دعا إلى وحدة الصف والتآلف ورص صفوف المسلمين بنص كتابه الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. فقال عز من قائل: ﴿**إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ**﴾[1]. وقال أيضاً: ﴿**إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِهِ صَفًّا كَأَنَّهُمْ بُنْيَانٌ مَرْصُوصٌ**﴾[2]. كما أنه من ناحية أخرى جعل مقاييس

---

(١) الأنبياء: ٩٢.

(٢) الصف: ٤.

التفاضل بين الناس هي: العلم والتقوى والجهاد، إذا انصهرت هذه الصفات الثلاثة في بوتقة الإسلام وصدرت عن معينه الفياض. قال الله تعالى: ﴿**هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ**﴾[١]. وقال أيضاً: ﴿**وَفَضَّلَ اللهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا**﴾[٢]. وقال نبي الإسلام ﷺ: «**لا فضل لعربي على عجمي إلا بالتقوى**». ولم يفرق في ذلك بين مذهب ومذهب بتصريح ولا تلميح من قريب ولا بعيد. فكل من حمل علماً إسلامياً وكل من جاهد في سبيل الله، وكل من اتّقى الله حق تقاته فهو قائم بالواجب الإسلامي، مهما كانت وجهة نظره ومستحق عليها الجزاء الإلهي.

والإسلام من ناحية ثالثة، يريد -كما تعلم- هداية البشر ويطلب سيادة قانونه الذي أرسله إليهم ليخرجهم من الظلمات إلى النور ويهديهم إلى الصراط المستقيم، لكي يطبّق العدل والرفاه على وجه الكرة الأرضية. وذلك لا يمكن أن يتحقق، حتى على مرحلة التفكير، إلا إذا تعاون سائر المسلمين وتعاضدوا ووضعوا المناهج المشتركة، وصمموا الأعمال المتحدة، المتجهة إلى هذا الهدف البعيد العظيم. وحيث كان هذا الهدف هو المقصود الأعلى للإسلام في مجيئه إلى البشر، إذن فمقدماته وتمهيداته، والتي من أهمّها تضامن المسلمين واتّحادهم، يكون مطلوباً للإسلام. بل واجباً عينياً،

(١) الزمر: ٩.

(٢) النساء: ٩٥.

في مثل أيامنا الحاضرة، على كل فرد مسلم من أيّ مذهب كان.

وأما أن خلافنا الطائفي، بشكله الملموس في الوقت الحاضر، أجنبي عن الإسلام بالكلية، لم يأخذه بنظر الاعتبار لا كمشكلة يقع حولها النزاع ولا كحل يحسم الخلاف. وذلك لأن غاية ما يطمع به الحاكمون ومن يسير في ركابهم من الجهات غير الشيعية، هو إقصاء أفراد الشيعة عن الحكم وإبعادهم عن الإدارات والمرافق العامة للدولة، وجعلهم في عُزلَة اجتماعية واقتصادية، لأجل إنزال حقد تأريخي قديم بهذه الفئة المستضعفة. وإن غاية ما لدى الشيعة، الذين يعيشون هذه المشكلة، من أمل ورجاء ومطالب -في حدود ما لمسناه ورأيناه- هو أن يعود أشخاصهم إلى استلام المناصب، والتَّسَنُّم على كراسي الحكم وإشغال المرافق العامة، لتنفتح لهم فرصة العمل، ويتسنى لهم الحصول على القوّة والمال.

والخلاف بهذا الشكل وعلى هذا المستوى، يعتبر خلافاً مَصلحياً، بين أشخاص لا بين مذهبين من مذاهب الإسلام. فلا الحاكمون وأتباعهم، حينما يزعمون لأنفسهم أنهم يخدمون بلادهم، وأنهم يطبقون فيها القوانين العادلة، يأخذون مذهبهم أو دينهم بنظر الاعتبار. ولا حين يقصون الشيعة عن الحكم وعن الوظائف العامة، وحين ينزلون بهم الويلات، يعملون ذلك، لا لأنهم مسلمون، ولا لأنهم (سُنّة) أيضاً، وإنما لأجل كونهم أشخاصاً ذوو مصالح معينة وأغراض خاصة، معنونين بهذا العنوان فقط. ولا الشيعة، حينما يحاولون الوصول إلى كراسي الحكم،

والمشاركة في الوظائف العامة، يأخذون مذهبهم أو إسلامهم بنظر الاعتبار، ويضعون في نياتهم خدمة دينهم لو وصلوا إلى غاياتهم وحصلوا على القوة والمال. ولا حين يخاصمون في سبيل ذلك وترتفع آهاتهم مستنكرة الظلم متذمرة من التعسف، يطبعون هذا الخلاف، بطابع إسلامي أو مذهبي صحيح. وإنما فقط يرسلون الزفرات، محاولين جَلب النار إلى قُرصهم وإحراز مصالحهم واجتلاب الفرص لأنفسهم.

إذن فهذا الخلاف، وإن كان خلافاً بين جماعتين، يطلق على كل منهما اسماً معيّناً. إلا أنه ليس من قريب أو بعيد خِلافاً إسلامياً ولا خِلافاً مذهبياً أيضاً. إن الخلاف الإسلامي يمكن أن يتصور إذا وقع حول رأي الإسلام في عمل معيّن أو قانون معين أو هدف خاص. والخلاف المذهبي يمكن أن يتصور في النزاع حول بعض المسائل التي وقع فيها الخلاف بين الفريقين. إن أحد هذين الشكلين من الخلاف يمكن أن نسميه خلافاً إسلامياً أو مذهبياً، على اعتبار أخذه للإسلام أو المذهب بنظر الاعتبار، كمشكلة يبحث حولها وَكَحَل يرسو الخلاف عنده. وما أبعد ذلك عن الخلاف الدائر في واقعنا المؤلم اليوم.

(٢)[1]

ولا يخفى خطورة هذا الخلاف الطائفي -بشكله الخاص- على الإسلام وعلى سائر مذاهبه، وبخاصة تلك المذاهب التي وقع أصحابها طرفاً للنزاع. فإنه لو قدّر له -لا سمح الله- أن يدوم وأن يستفحل، بل وحتى في شكله الحالي إلى حدٍ ما، يترتب عليه قائمة ضخمة من الآثار السيئة السوداء التي تجر على الإسلام ومذاهبه، بل على مصالح هؤلاء المتخاصمين أنفسهم الشر والدمار.

ويمكننا في المقام أن ننبّه على بعض المهم من هذه السيئات:

١- إن هذا الخلاف يضع أمام الدول المستعمرة وأمام المبادئ الكافرة والدعوات الإلحادية، وأمام الأطماع الدولية، نقطة ضعف واضحة، يسهل على أي من هذه الجهات استغلالها بكل بساطة ويسر للنفوذ إلى بلادنا والتأثير على قلوبنا وعقولنا، على حين نحن مشغولون بالجدل العقيم لا ننظر إلى الدنيا إلا من خلال زاويته الضيّقة، لا نعلم ما الذي يدور حولنا من أحداث.

---

(١) يمكننا أن نجعل عنواناً آخراً لهذه النقطة ألا وهو: مخاطر الطائفية.

بالإضافة إلى أن نفس هذا الخصام، يكون مادة دسمة لهذه الجهات الكافرة المستعمرة، لوضع الحلول والشعارات البراقة الخلابة، لجلب البسطاء من الفريقين إلى صفها والتأثير عليهم في سبيل الدخول تحت لوائها، ويكون هذا الخلاف مستنقعاً جيداً لصيد مثل هذه الأسماك.

ويكون النصر في نهاية المطاف -لا سمح الله- لهذه الجهات الكافرة، فهي التي تتولى القيادة حينئذ، وهي التي تملأ مناصب الحكم والمرافق العامة. وسوف لن يكون لأيّ من الفريقين أي تقدّم أو نجاح في هذا السبيل. وحتى لو تَسنَّم بعض أفرادهم كراسي الحكم فإنما يكون ذلك لا لأجل كونه سُنّياً أو شيعياً، ولا لأجل كونه مسلماً، وإنما لأجل كونه متبعاً لإحدى المذاهب اللاإسلامية المنحرفة المسيطرة على دفة الحكم.

٢- ومن سيئات هذا الخلاف، أنه يسد أمامنا طريق الهدف الإسلامي المشترك، ويغلق في وجهنا باب العمل الإسلامي المتحد والآمال الإسلامية المشتركة. ذلك الهدف وتلك الآمال، التي يطلب منا الإسلام بكل صراحة وإخلاص أن نتبنّاها وأن نسير نحوها.

فإنه سوف يكون من الآثار القريبة المباشرة لهذا الخلاف، تبعثر الجهود وتشتت القوى والأفكار، وصرفها واستنفادها في هذا المجال الضيق وفي الجدل العقيم الذي لا يسمن ولا يغني من جوع، بدون أن تبقى لدينا بقيّة من وقت وجهد ومال وتفكير، تصلح لبذلها في سبيل الإسلام، أو أن تجعل واسطة في سبيل الهدف الإسلامي الأعلى.

وليت هذا الخلاف، كان خلافاً إسلامياً، يدور حول نقطة إسلامية معينة، يعطي كل فريق رأيه ويدلي بوجهة نظره، بموضوعية وإخلاص. إذن لكان له أثر في الإسلام، ولأغنى الفكر الإسلامي، بحلول طيبة وأفكار مجيدة تصدر من أي مذهب من مذاهب الإسلام. ولكن خلافنا الحاضر، مع شديد الأسف، بعيد عن روح الإسلام، سلباً وإيجاباً، وإنما هو خلاف بين مصالح ونزاع على أهواء.

٣- ومن سيئات هذا الخلاف، أن يغيّر -لا محالة- مقاييسنا الإسلامية، ويقلبها إلى مقاييس طائفية لا إسلامية.

فإن لنا -كما لا يخفى- بصفتنا مسلمين مهتدين بالنور الإلهي الأزلي، وبالقانون الإسلامي العادل، وجهات نظر معيّنة تجاه الحياة وتجاه ما يدور فيها من أحداث وما تثور فيها من مشاكل. ولنا مقاييس معيّنة نزن بها دائماً ذلك، بالميزان الإسلامي الصحيح. ومثل هذا الميزان يجب أن يبقى محفوظاً في نفوسنا، حيّاً في شعورنا وضمائرنا، ما دام الإسلام عقيدتنا والهدف الإسلامي هدفنا وأملنا.

وهذا الميزان الإسلامي، يقتضي الشعور بالجماعة الإسلامية ككل، والشعور بأن الانتصار الإسلامي الذي تحرزه أي جهة إسلامية بصفتها الإسلامية، يعتبر نصراً لنا، لأنه نصر للإسلام. وبأن خذلان أي جهة، بصفتها الإسلامية، خذلاناً لنا، لأنه تقهقر في الوضع الاجتماعي الإسلامي لا محالة. لا يفرق في ذلك بين جهة وأخرى أو مذهب وآخر.

على حين سوف ينقلب الأمر، ويتغيّر وجه الميزان، إذا نظرنا من الوجهة الطائفية الضيِّقة. سوف نشعر أننا جماعة، والمذاهب الأخرى من جماعات أخرى، بعيدة عنا بقليل أو بكثير. وسوف لن نشعر بأن انتصاراتهم الإسلامية انتصاراتنا، وأن اندحارهم في العمل الإسلامي، اندحارا لنا، وسوف لن نشعر بأن خدمتهم للإسلام خدمة لديننا وعقيدتنا.

في حين أن هذا مما لا يرتضيه الإسلام جزماً ولا يريده رب العباد حتماً، بعد أن كانت العقيدة الإسلامية، تقتضي شعوراً غير هذا الشعور، وإحساساً إسلامياً أعلى مستوى وأوسع أفقاً.

بالإضافة إلى ما يخلفه هذا الشعور من حزازات وأحقاد، وإلى ما يترتب عليه، من صعوبة بالغة في التشارك في العمل الإسلامي والإتحاد في الهدف الديني، والتضامن في سبيل رد عادية القوى الجبّارة المتكتّلة للإجهاز على الإسلام وإطفاء نور الله عزّ وجلّ ﴿**وَاللهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ**﴾[1]. وسوف يترتّب على ذلك، أن كل طائفة بمفردها سوف لن تستطيع أن تحقق من هذه الأهداف الإسلامية إلا أقل القليل.

(١) الصف: ٨.

(٣)[1]

إذن فيجب أن ننظر إلى هذا الخلاف الطائفي من أعلى، من وجهة النظر الإسلامية الخالصة، وأن نقيس وجهات النظر المختلفة بمقياس الإسلام، وأن نقدر مصالحنا ونحدد فعاليتنا بالمقدار والحد الذي يريده الإسلام، وأن نوجِّه عواطفنا وانفعالاتنا حيث يوجهنا ديننا الخالد القويم.

ونحن إذا وطّنّا أنفسنا بعمق وإخلاص، على ذلك، وما أصعب هذا التوطين وما أدقه! نستطيع أن نجني من الثمرات الإسلامية الجميلة الناضجة التي تتيح لأنفسنا ومجتمعنا وسائر مذاهبنا الإسلامية كل خير وفلاح.

فإننا إذا أخذنا المقياس الإسلامي بنظر الاعتبار، ورأينا ما يتهدد الإسلام من أخطار عديدة رهيبة، تحاول القضاء على كيانه والإجهاز على عقيدته. نقدر حينئذ بوضوح، ضرورة التضامن بين المسلمين وجمع شمل الجماعة الإسلامية ورص صفوفها، بأكبر قدر مستطاع. بشكل يضمن دفع هذه الغوائل ورد عدو الإسلام المشترك.

---

(١) العنوان: حلول متوخاة لدرء الفتنة الطائفية

ونحن إذا لاحظنا ذلك كنا دعاة وحدة وائتلاف لا دعاة فرقة واختلاف. لم نشارك أحد الفريقين، في كيل الشتائم والاتهامات على الفريق الآخر، أو استعراض العضلات وإظهار القوة والجبروت أمامه. كما لم نكن صيادين في الماء العكر، نستغل هذا النزاع، في نقله من المستوى المصلحي إلى المستوى المذهبي والعقائدي، باستعراض نقاط الخلاف بين المذهبين والإصرار على وجهة نظر معينة، كما يحاول بعضنا أن يفعل.

إن كل هذه الأعمال، لا تجلب إلا شقّ الصفوف، وزيادة الاختلاف، وهي -بكل تأكيد- غير مرضية من وجهة نظر الإسلام، ولا من قبل الأئمة الهداة عليهم السلام، أولئك القواد الإسلاميين المقدسين، الذين سلموا -في الغالب- الدولة الإسلامية القائمة على انحرافها وفسقها، وعدم رضائهم عنها؛ حَقْناً لدماء المسلمين، وابتعاداً عن الفتنة، وتوخّياً لوحدة الصف، لئلا يضعف أساس الإسلام، فيفتح منه عدّة أبواب لدخول الأغيار وشيوع آراء الإلحاد.

ومقاييس الإسلام تدعونا إلى النظر إلى نقاط الخلاف من وجهة معينة، تختلف كل الاختلاف عما يطمع كِلا الفريقين أن يقوم به.

فسوف لن نتمنّى أن يملأ الوزارة أو مختلف مرافق الدولة رجال من الشيعة وحسب، لن نتمنى ذلك رغم كونهم معنونين بهذا العنوان، لأنه عليهم عنوان فحسب، من دون أن يكون وراء هذا الاسم واقع خارجي. فهو وإن كان يشعر بالعصبية الشيعية عند ضيق الخناق، إلا أنه لا يفكر

من قريب أو بعيد في خدمة الإسلام، ولا بالمشاركة الفعالة في العمل الإسلامي المثمر، أو استغلال الفرصة لخدمة دينه أو مذهبه. لا يفكر إلا في حدود مصالحه. وفي حدود القوة التي حصل عليها شخصياً، والراتب الضخم الذي يقبضه كل شهر.

فإذا نظرنا بمقاييس الإسلام، لن تعجبنا الكثرة من هؤلاء الأشخاص، وتسلّمهم زمام الحكم والإدارة في البلاد، رغم كونهم محسوبين على الشيعة ومنتسبين إلى المذهب. إذ لعل أي رجل آخر يعتنق مذهباً من مذاهب الإسلام، أو يحمل عقيدة باطلة، إذا كان منصفاً ومخلصاً يحمل بين جنبيه عقلاً وقلباً وضميراً إنسانياً، فإنه خير من هذا الرجل الشيعي المتفسخ.

إذن سوف تزعجنا هذه الكثرة، وسوف لن نحمد الحكومة ولن نشكرها، على زيادتها لأرقام هؤلاء في إداراتها ومرافقها. وسوف لن نحاول زيادتهم، إذا صرنا متنفذين حاكمين، كما يفعل بعض إخواننا الشيعة في الدوائر التي يسيطرون عليها.

فإننا، بصفتنا الإسلامية، ينبغي علينا، أولاً وبالذات، عدم الطمع في التوظف في أي دولة ظالمة غاصبة بحق آل محمد صلى الله عليه وآله وسلم ، وعدم الطموح إلى هذا الهدف المقيت الذي أصبح -مع شديد الأسف- هو الهدف الرئيسي أو الوحيد لشبابنا الناهض. كما يجب علينا عدم التعاون مع مثل هذه الدولة، إلا فيما كان مصلحة إسلامية محضة باعتقادنا وأمام ربنا

وضميرنا. ونحن أيضاً، بصفتنا الإسلامية، إنما نقدر الموظف، بمقدار الجهود الإسلامية التي يبذلها، والعمل الديني الخيّر الذي يقوم به، والخدمة المخلصة التي يقدمها للمسلمين في حدود صلاحياته ومسؤولياته. لا نأخذ بنظر الاعتبار -بعد ذلك- أي صفة أخرى له.

وحين نطالب، بإدخال أشخاص معينين، في السلك الحكومي أو العسكري أو الدبلوماسي، لا بد وأن نتوخَّى فيهم هذه الصفة، ولا نكتفي بأن يكونوا معنونين بالتشيع وحسب.

ونحن أيضاً، حين نطالب بالقوة والمال لأنفسنا وبفتح الفرص وفسح المجال أمامنا، للدخول في الحياة العامة، يجب أن لا نقصد في ذلك، مصالحنا وأهوائنا فقط، وإلا كنّا عبدة للمادة وراكضين وراء الشهوات. ولا أن نقصد بصفتنا متّصفين بعنوان التشيع وحسب، فإن هذا أيضاً لا يكفي. وإنما يجب علينا أن نكرس جهدنا في جلب القوة والمال والمصالح لأنفسنا، بصفتنا مسلمين معتقدين بدين الإسلام عاملين في سبيله مطبقين لنظامه العادل على حياتنا وسلوكنا. لتكون قوتنا حينئذ قوة للإسلام ومصلحتنا مصلحة له. وإلا فسوف لن تكون لمصالحنا أي قيمة في وجهة نظر الإسلام.

ونحن أيضاً، إذا أخذنا الإسلام بنظر الاعتبار، فسوف لن نأسف لكثير مما يعتبره البعض، خسارة للتشيع. كإلغاء مجلس التمييز الجعفري، أو إقصاء أشخاص من الشيعة عن مناصبهم، لأنهم مَصْلَحيّون، أو لأنهم

يحملون في نفوسهم وأفكارهم مبادئ إلحادية أو عقائد هدامة منحرفة.

أما مثل هؤلاء الموظفين، فعزلهم وإقصاؤهم، عن الحكم، لا شك أنه خير على الإسلام والتشيع، من بقائهم متنفذين يعيشون على حساب الشعب المسلم وعلى أعصابه، وهم محسوبين عليهم زوراً وبهتاناً.

وأما مجلس التمييز، فلم يَرِد مثل هذا العنوان في الإسلام، لكي نودُّ تطبيقه في المجتمع الإسلامي، وإنما استورده الشرق من القوانين الغربية الحديثة. إذن فلا ضير من إلغائه. وليس لنا المطالبة بإعادته، في الإسلام، لأننا حينئذ، نكون مطالبين بإحداث شيء خارج عن نطاق الإسلام، والقيام بعمل أجنبي عن تعاليم ديننا الحنيف. فتكون هذه المطالبة، لو وقعت منّا، بعيدة عن روح هدفنا، وغير مرتبطة بعملنا كدعاة للإسلام. أما كونه مجلساً جعفرياً، وأما كون الأشخاص المشتركين في ملء كراسيه. كانوا ذوي مذهب معيّن، فهذا ليس داعياً إلى الأسف، وإنما هو -في الواقع- يضر أكثر مما ينفع من جهات عديدة، ربما تتضح مما قلناه آنفاً.

نعم يجب علينا المطالبة بتطهير الجهاز القضائي، وجعله جهازاً إسلامياً يتصف أشخاصه بالإخلاص الإِسلامي والنزاهة المؤقتة، مع المطالبة بتطبيق قانون الإسلام الخالد في القضاء، بمختلف أنواعه ومراتبه. ويطبق على أهل كل مذهب آراء مذاهبهم فيه.

ومن نفس الزاوية، يجب أن ينظر السُنّي، ويجب أن تنظر الجهات الحاكمة خلالها أيضاً، وهي الزاوية الإسلامية المحضة التي لا يشوبها

تعصب لا إسلامي مقيت.

فإذا نظر السُنّي من هذه الوجهة العادلة، فسوف يرانا إخوة له في الدين وشركاء له في الجهاد، وعوناً له على صد عادية المهاجمين من أعداء ديننا الحنيف المقدس المشترك. وسوف يجد فينا فرقة إسلامية مخلصة لدينها وعقيدتها، وللهدى القرآني والدين المحمدي. إذن فينبغي أن يريد لها الخير والصلاح، وأن يربطه مع أفرادها أواصر المودّة والإخاء، وأن يشاركها العمل الجدّي المثمر في سبيل الهدف الإسلامي المشترك.

وإذا نظرت الحكومة من هذه الوجهة، كان حقّاً عليها، أن تعزل من إداراتها، كل موظف نفعي مَصْلَحي، أو منحرف لا إسلامي، من دون أن تنظر إلى مذهبه أو تتساءل عن عقيدته ودينه. فإن وجود مثل هذا الشخص وتسلطه على جهة معينة من الدولة، يعتبر -مع غض النظر عن المذهب- جرثومة خطيرة وداءً وبيلاً، وعضواً فاسداً يجب استئصاله واستبعاده عن المجتمع، إذا لم يمكن إصلاحه وإرشاده. ثم هي عليها -بعد ذلك- أن تؤسس الجهاز الحكومي على أساس إسلامي، وتستخدم من الموظفين ما تتوفر فيه الكفاءة والقابلية والإخلاص الإسلامي، والشعور الطيب نحو الأمة الإسلامية والشعب المسلم المسؤول هو عن خدمته. فإن الحكومة، حينئذ، تكون قد قامت بواجب مجيد يلقيه دينها الحنيف على كاهلها، بصفتها مالكة لزمام الحكم في البلاد.

وإذا أخذت الحكومة الإسلام بنظر الاعتبار، علمت أن لدى دينها

القويم منهاجاً كاملاً للحياة، يضمن للدولة بسائر إداراتها وقوانينها وأفرادها وشعبها، نظاماً كاملاً عادلاً يقودهم نحو النور ويهديهم إلى السعادة والرفاه والفوز في الدنيا والآخرة. ومن ثم يجب عليها أن تتصدى لتغيير سائر القوانين إلى ما يوافق الوجهة الإسلامية الخالصة، وأن تتجنَّب المواد المنحرفة المجلوبة من وراء الحدود، والموضوعة تحت تأثيرات معينة من هنا أو هناك، أو تحت تأثير الأفكار المادية العامة التي أوجبتها النهضة الحديثة في أوربا. فإننا -ولله الحمد- في غنى، بديننا وعقيدتنا وقانون إسلامنا، عن أوربا وعن نهضتها وحضارتها. فإذا علمت الحكومة بذلك وعَمِلت عليه، فقد أدّت واجباً دينياً مقدساً وحقّاً من حقوق الأمة الإسلامية.

وإذا أخذت الحكومة الإسلام أيضاً بنظر الاعتبار، منعت المخالفات الإسلامية التي تقع في دوائر الدولة بمختلف مستوياتها وصلاحياتها، أو التي تقع بيَد أصحاب المصالح العامة، كالبنوك والتجار والصناع والزارعين. كالرشوة والاستغلال والاحتكار والظلم، والانحراف عن مقاصد الإسلام، تلك المساوئ التي شاركت في تردي المجتمع الإسلامي إلى هُوَّة الانحراف والفساد، مشاركة فعالة كبيرة.

ونحن أيضاً إذا أخذنا بمقاييس الإسلام وإرشاداته، استطعنا بكل سهولة ويُسر، أن نحكم على الحلول التي قد تعرض لحل مشكلة الخلاف الطائفي، أو لأيّ مشكلة أخرى. نحكم عليها من وجهة نظر الإسلام

ومن زاوية المصلحة الإسلامية الخالصة. فنعرضها على قواعد الإسلام وتعاليمه لنرى مدى موافقتها معها ومدى مخالفتها لها، فنأخذ بما وافق عقيدتنا وديننا، ونعمل عليه إذا كان تام الجهات متكامل العناصر. أما إذا كان مخالفاً لذلك، فنطرحه ونعرف أنه نابع من منبع مُغرض لا يتَّصف بالنيَّة الحسنة تجاه الإسلام والمسلمين، وأنه ينتمي إلى جهة أو مبدأ معادٍ للإسلام.

وأمكننا نحن أيضاً، بهذا الإسلام، أن نخطط منهاجاً إسلامياً متكاملاً، لحل هذه المشكلة الطائفية، والتغلب عليها. أو التغلب على أيّ مشكلة أخرى حدثت أو تحدث في ربوعنا الإسلامية. وبالطبع، فإن هذا المنهاج الذي يمكن أن تكون له القابلية في التغلب على المشكلة الطائفية، يجب أن نضعه بشكل إسلامي مجرد، لم نأخذ فيه حتى مذهبنا، بنظر الاعتبار. لكي يكون مورد الرضا والقبول من قبل إخواننا أهل السنة، لنتفق معاً، في عمل إسلامي موحّد مشترك، للقضاء على المشكلة الطائفية بصفتها المصلحية المقيتة، وعلى سائر المشاكل الأخرى.

(٤)

ونحن، مع كل هذا، لا ينبغي أن نكون متميّعين تجاه الحوادث، أو خانعين للظلم والتّعسف، بل يجب أن نحفظ لمذهبنا وجوده وشخصيته وكيانه، فإنه الإسلام الحق الذي نطق به القرآن وجاء به سيد المرسلين، في اعتقادنا. إلا أننا يجب أن نحافظ على مذهبنا بصفته إسلاماً، وبصفته ممثلاً حقيقياً لهذا الدين المقدس، لا بصفته شيعية تعصبية عمياء، لا تفهم من وراء التعصب من الدين شيئاً. فإن ذلك بكل تأكيد يكون مضراً بمذهبنا وديننا.

والمحافظة على المذهب بصفته الإسلامية يقتضي عدة أمور:

١- إنه يقتضي الدعوة إلى الإسلام من خلاله، وتطبيق فتاواه على المجتمع الإسلامي، والمطالبة بصياغة القوانين بشكل يحمل وجهة نظره الخاصة، بصفتها وجهة نظر للإسلام وحسب، لا بصفتها وجهة خاصة معنونة بعنوان التشيُّع.

ولكن ذلك -أعني المحافظة على شخصية المذهب الإسلامية- لا يقتضي بأي حال، احتقار العمل الإسلامي الذي تقوم به المذاهب الأخرى، أو الشعور بالحقد أو التعصب نحوها، حتى في وجهتها

الإسلامية الخالصة. أو التحاشي عن العمل معها في سبيل الهدف الإسلامي المشترك.

٢- كما أن المحافظة على شخصية المذهب الإسلامية، يقتضينا المطالبة، بتطبيق القانون الإسلامي القائل: بتساوي الأفراد أمام الحاكم الإسلامي. إذ على ذلك تكون المفاضلة بين الناس، القائمة على أساس آخر، مفاضلة لا إسلامية، يجب على الحكومة رفع اليد عنها وتطبيق قانون الإسلام.

ومن ثم نطالب بمشاركتنا الفعالة، كمسلمين أكفاء، في إدارات الدولة، بمقدار نسبتنا وعددنا، وبفسح المجال أمامنا للحصول على القوة والمال والمصلحة، لأجل خدمة ديننا القويم، والمشاركة في مصالح مجتمعنا الإسلامي، لتكون مصلحتنا مصلحة له وقوّتنا قوّة له.

٣- كما أن المحافظة على الشخصية المذهبية الإسلامية، تقتضينا المطالبة بعدم تطبيق القوانين المخالفة لوجهة نظرنا الدينية علينا. في الأحوال الشخصية والمواريث والقضاء وغير ذلك من قوانين. بل يجب، بالإضافة إلى صياغتها صياغة إسلامية، أن يطبق على أهل كل مذهب ما يذهبون إليه وما يرضونه من فتاوى وآراء، في أي مجال من مجالات الحياة.

٤- كما يقتضينا ذلك، المطالبة بالاهتمام بتدريس القوانين الإسلامية، والأخلاق الإسلامية، والتاريخ الإسلامي، في المدارس الرسمية والأهلية، على مختلف مستوياتها واختصاصاتها، بدل الاهتمام بالقوانين الغربية والرومانية، والتاريخ الأوربي والتاريخ القديم. مع إفهام التلميذ ما يقتضيه

مذهبه من تأريخ وقانون وأخلاق، وإعلامه بذلك بتجرد وإخلاص.

٥- كما يقتضينا ذلك، المطالبة بحقوقنا المغموطة ومصالحنا المهدورة، لا بصفتنا شيعة وحسب، بل بصفتنا أهل مذهب من مذاهب الإسلام، ومخلصين لدين القرآن.

على أن لا نتخيّل، كما يتخيّل الكثيرون من إخواننا الشيعة، أن حقوقنا غُمطت ومصالحنا دِيست، بأيدي وأرجل أبناء العامة، بصفتهم معتنقين لمذاهب أخرى وحسب، بل ينبغي علينا أن نعتقد، أن أشخاصاً معينين، متصفين بالغدر والخيانة واللاإنسانية، أكلوا علينا حقوقنا، وسدوا أبواب فرص العيش في وجوهنا، لا بصفتهم سُنّة، بدليل أن كل فرد مهما كانت صفته، إذا اتَّصف بالغدر والخيانة، فإنه لا محالة يقوم بهذه الأعمال، تجاه من يقوده إليها هواه من الجماعات الإنسانية. والفاعلين وإن تخيلوا ذلك، ونحن وإن اقتنعنا به، إلا أنه تشويه للحقيقة وإلباسها ثوباً غير ثوبها. فإن السُنّي، لو تابع مذهبه بصفته الإسلامية، وأخلَص لدينه القويم وقرآنه الكريم، لرأى جهات الاشتراك بيننا وبينه، وأنها أكبر وأقدس من أن تكدّرها المصالح أو أن تقوم أمامها العقبات، أو أن تغدر على رغمها الحقوق.

٦- كما تقتضينا المحافظة على شخصية مذهبنا بصفته الإسلامية، المطالبة الفعالة، بالمشاركة الحرّة الواسعة، بإبداء الرأي الإسلامي والتعبير عنه، في الإذاعة والصحافة والتلفزيون، وإعطائنا وقتاً كاملاً ومكاناً لائقاً يتناسب مع نسبتنا وعددنا في كل هذه المجالات، للإعلان عن ديننا

ومشاركتنا في العمل الإسلامي المثمر.

طبعاً، بشرط أن لا نستغل ذلك، إذا حصلنا عليه، استغلالاً سيِّئاً ضدّ المذاهب الإسلامية الأخرى، وأن ندخل في جدل عقيم معها، حول مسائل خلافية قديمة. أو أن نحسب أن الحرية لنا وحدنا، وأن مذهبنا هو وحده الذي يجب أن يعيش وأن يكون نافذ المفعول، وأن غيره يجب أن يحجر عليه الرأي أو أن يحبس في الأطمار. فإن كل ذلك، بالإضافة إلى كونه خلاف المصلحة الإسلامية في عصورنا الحاضرة، التي يُهدد الإسلام فيها بالخطر القوي المشترك. هو بالإضافة إلى ذلك، مكابرة للواقع وإنكار للوجود الحقيقي للمذاهب الأخرى، وأنصارها، والنظر إلى الدنيا بعين واحدة.

أما بعد، فأرجو، يا أبا حامد، أن تكون هذه الملاحظات المختصرة، على طولها، دافعة بإخلاص، لإخواننا المسلمين وللشيعة منهم خاصة، إلى النظر إلى المشكلة الطائفية من مستوى أعلى وأفق أوسع، من وجهة نظر الإسلام، وتقييمها بموازينها العادلة الصائبة. قبل التدهور والدخول في اشتباكات جدلية فاسدة عقيمة، قد تؤدي بالإسلام والمسلمين إلى ما لا يحمد عقباه، لا سمح الله.

وأرجو أن تكون هذه الملاحظات قد قامت ببعض الوظيفة الإسلامية، تجاه ذلك، لتكون نقطة انطلاق صغيرة إلى الأفق الإسلامي الرحب الكبير، ومن الله الهدى والتوفيق.

ودم لرفيقك في الجهاد ومخلصك

نسألكم الفاتحة والدعاء